أخبار الخليج
العدد (17777) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 14 جمادى الآخرة 1448هـ - 24 نوفمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com







رئيس مجلس النواب: التعليم ركيزة التنمية ومحرك التقدم في المسارات كافة

الشيخة د. مي العتيبي تستعرض «قصة نجاح» في مسيرتها الوطنية والتربوية

استقبل السيد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، بمكتبه أمس، الشيخة الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي رئيس مجلس أمناء مدرسة بيان البحرين نائب رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية.





وأكد رئيس مجلس النواب أن ما تشهده المسيرة التعليمية في مملكة البحرين من تطور وتقدم، يأتي في ظل المسيرة التنموية الشاملة التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث يحظى قطاع التعليم بأولوية متقدمة، باعتباره أساس بناء الإنسان، وركيزة التنمية المستدامة، ومحرك التقدم في مختلف المجالات.

مشيدا بإسهامات الشيخة الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي، وما تبذله من جهود مخلصة وعطاء متواصل في خدمة العمل الوطني، وما تقدمه من عطاء بارز في المجال التعليمي والتربوي، من خلال دورها القيادي في مدرسة بيان البحرين، وفي معهد البحرين للتنمية السياسية.

وأشار رئيس مجلس النواب إلى أن المؤسسات التعليمية الوطنية في مقدمتها مدرسة بيان البحرين، تمثل نموذجاً مشرفاً للتميز التعليمي، من خلال ما تقدمه من برامج نوعية، ومناهج حديثة، وبيئة تعليمية محفزة على الإبداع والابتكار، وتخريج كوادر وطنية متميزة.

وأكد حرص مجلس النواب على دعم كل الجهود التي تسهم في تطوير التعليم، وتعزيز جودته، وتمكين المرأة البحرينية، التي أثبتت قدرتها على القيادة والعطاء في مختلف المجالات.

وقد حضر اللقاء المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب، ود. ياسر صقر الشيراوي الأمين العام المساعد للموارد والخدمات رئيس لجنة التوازن بين الجنسين بالأمانة العامة لمجلس النواب.

في السياق ذاته، نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب، عبر لجنة التوازن بين الجنسين، أمس الإثنين، بحضور السيد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، لقاءً مميزاً مع الشيخة الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي، رئيس مجلس أمناء مدرسة بيان البحرين، نائب رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية، بعنوان «قصة نجاح».

وخلال اللقاء استعرضت الشيخة الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي، محطات مهمة من مسيرتها المهنية والوطنية، ودورها في العمل التربوي، وأهمية الاستثمار في الإنسان، وبناء الأجيال على قيم الانتماء والمواطنة، والاعتزاز بالهوية الوطنية، وأهمية التعليم باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة.

كما استعرضت دور المرأة البحرينية التي أثبتت حضورها الفاعل في مختلف المجالات، وحظيت بدعم كبير من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وجهود صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

من جانبه، أشاد المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب، بقصة نجاح الشيخة الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي، وما قدمته من عطاء متواصل في خدمة العمل الوطني والمجال التعليمي، مؤكداً أن ما تشهده المسيرة التعليمية في مملكة البحرين من تطور وتقدم، يأتي في ظل المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

ومشيرا إلى حرص الأمانة العامة لمجلس النواب، وبتوجيهات رئيس مجلس النواب، على تنظيم مثل هذه اللقاءات النوعية، لتعزيز التواصل المجتمعي، وإبراز قصص نجاح الشخصيات الوطنية المؤثرة، والاستفادة من خبرتها، بما يسهم في تحفيز الكوادر الوطنية، وخاصة فئة الشباب والمرأة، على مواصلة العطاء والتميز.

زيارة ميدانية من لجنة التحقيق البرلمانية لهيئة الكهرباء والماء

الرفاعي لـ«أخبار الخليج»: الهيئة أكدت استرجاع مبالغ الدعم للورثة بعد تصحيح أوضاع حساب المتوفى

كتبت: ياسمين العقيدات

أجرت لجنة التحقيق البرلمانية بشأن هيئة الكهرباء والماء زيارة ميدانية استطلاعية لمقر ومبنى هيئة الكهرباء والماء، حيث كان في استقبال اللجنة ياسر بن إبراهيم حميدان، وزير شؤون الكهرباء والماء.



وصرح النائب محمود ميرزا فردان رئيس اللجنة بأن الزيارة شملت جولة في مركز التحكم لشبكتي الكهرباء والماء، الذي يمثّل محوراً رئيسياً في إدارة عمليات تشغيل الشبكات ومراقبتها في مملكة البحرين، واطلع أعضاء اللجنة على أنظمة التحكم المتطورة التي تتيح متابعة أداء الشبكات والأحمال بصورة لحظية، بما يدعم كفاءة التشغيل واستقرار الشبكات واستمرارية إمدادات الكهرباء والماء.

ونوه رئيس اللجنة إلى أن الزيارة شهدت كذلك تقديم عروض تفصيلية من مسؤولي الهيئة حول آلية إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء، والجوانب الإدارية وآليات العمل بالهيئة، كما تضمّن عرضاً موسعاً حول منظومة خدمات المشتركين، تناول الخدمات المقدّمة وقنوات تقديمها وإجراءات إنجاز المعاملات، وآليات التعامل مع الاستفسارات والشكاوى، والجهود المبذولة لتطوير الخدمات وتسهيل حصول المشتركين عليها، إضافة إلى مناقشة الموضوعات المطروحة والإجابة عن أسئلة أعضاء اللجنة واستفساراتهم.

ومن جانبه، أكد ياسر بن إبراهيم حميدان، وزير شؤون الكهرباء والماء الحرص على التعاون الكامل مع اللجنة، والاستعداد لتزويدها بكل المعلومات والبيانات وتقديم الإيضاحات اللازمة بشأن محاور عملها بكل شفافية ووضوح، بما يسهم في إنجاز أعمالها ويجسّد التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لخدمة الوطن والمواطنين.

فيما أشار المهندس أحمد عبد العزيز الخياط، رئيس هيئة الكهرباء والماء إلى أهمية مواصلة التعاون والتنسيق مع مجلس النواب في دعم تطوير قطاع الكهرباء والماء، بما يواكب الأولويات الوطنية، ويرسّخ استدامة الخدمات، ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية لمملكة البحرين.

هذا وقد صرح النائب محمد الرفاعي، عضو اللجنة لـ «أخبار الخليج» أن هيئة الكهرباء والماء أكدت أن إلغاء دعم الكهرباء والماء عند وفاة صاحب الحساب يكون بصفة مؤقتة لحين تصحيح وضع الحساب ونقله إلى الورثة، كاشفة عن استرجاع المبالغ التي تم دفعها دون دعم بعد تصحيح أوضاع الحساب خلال المهلة المحددة.

وقال الرفاعي إن الهيئة أوضحت وجود مهلة تبلغ 3 أشهر أمام الورثة لتصحيح أوضاع الحساب، وفي حال إتمام الإجراءات خلال هذه الفترة، تتم إعادة احتساب المبالغ وفق نظام الدعم واسترجاع المبالغ المستحقة، مع منح الوحدات المدعومة وفق الإجراءات المعمول بها.

وأضاف الرفاعي أن اللجنة لا تزال تعمل على جمع المعلومات ودراسة الملفات المرتبطة بمحاور التحقيق، مشيراً إلى أنها رفعت عدداً من الاستفسارات إلى الهيئة، من بينها ما يتعلق بنظام احتساب الفواتير وآلية إصدارها للمشتركين، فيما تنتظر اللجنة إجابات الهيئة بشأن تلك الاستفسارات.

وأوضح أن اللجنة اطلعت خلال الزيارة على العدادات المستخدمة لدى الهيئة وآليات فحصها والشركات التي يتم استيرادها منها، حيث أفادت الهيئة بأن العدادات المستخدمة لديها حاصلة على شهادات اعتماد عالمية.

وأشار إلى أن الزيارة، التي تضمنت جولة ميدانية وعرضاً تفصيلياً من الهيئة، استغرقت نحو 6 ساعات، وشهدت مناقشة عدد من الملفات المرتبطة بمحاور التحقيق.

ولفت الرفاعي إلى أن اللجنة ستواصل اجتماعاتها وزياراتها للهيئة خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن هناك زيارات واجتماعات أخرى مرتقبة لم يتم تحديد مواعيدها حتى الآن، وذلك لاستكمال أعمال التحقيق والاطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بمحاور عمل اللجنة.



«خدمات الشورى» تبحث مشروعا بوجوبية توظيف ذوي الإعاقة بالمنشآت

ناقشت لجنة الخدمات بمجلس الشورى، برئاسة الدكتورة جميلة السلمان، الاقتراح بقانون بشأن تنظيم استخدام الجينوم البشري، الذي يهدف إلى تنظيم استخدام الجينوم البشري والفحوصات الجينومية والجينية في مملكة البحرين، بما يكفل حماية الصحة العامة وتعزيز الاستفادة من التطورات العلمية والطبية في مجالات التشخيص والعلاج والوقاية والبحث العلمي، ووضع الضوابط اللازمة لإجراء هذه الفحوصات واستخدام نتائجها، إلى جانب حماية خصوصية البيانات الجينومية والجينية وسريتها، وضمان الحصول على الموافقة المستنيرة، ومنع إساءة استخدام المعلومات الوراثية أو التمييز على أساسها، فضلًا عن تنظيم الاختصاصات والرقابة والعقوبات المرتبطة بمخالفة أحكام القانون.

ونظرت اللجنة في مضمون الاقتراح بقانون المقدم من الأعضاء: الدكتورة جميلة السلمان، وجمال فخرو، والدكتورة جهاد الفاضل، ودلال الزايد، والدكتورة ابتسام الدلال.

كما ناقشت اللجنة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، المعد بناءً على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى، والذي يحرص على تعزيز فرص تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في سوق العمل بما يكفل تحقيق تكافؤ الفرص في مملكة البحرين.

ونظرت اللجنة في مضمون مشروع القانون الذي يسعى إلى تحقيق المزيد من الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال رفع نسبة الحد الأدنى لتشغيلهم في المنشآت من (2%) إلى (4%)، مع مراعاة تناسب نوع الإعاقة وطبيعة العمل المتوافر، إلى جانب جعل إصدار القرار الذي يحدد الوظائف والأعمال الحكومية التي يكون لذوي الإعاقة المؤهلين أولوية التعيين فيها وجوبيًا، بعد أن كان جوازيًا.

كما بحثت اللجنة مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (السادسة عشرة مكررًا) إلى قانون التدريب المهني، والمعد بناءً على الاقتراح بقانون المقدّم من مجلس الشورى، الذي يتضمن مساهمة أصحاب الأعمال الكبيرة في الجهد الوطني الهادف إلى جعل المواطن البحريني الخيار الأمثل في التوظيف، وذلك بإلزامهم بتدريب الخريجين الجامعيين في منشآتهم، بما يسهم في حصولهم على وظائف مناسبة سعيًا للحد من البطالة.